حوار

أجراه سعود الفضلي وسالم عبدالغفور

وزراء القطاع الخاص

سألنا فيصل العيار عن رأيه بزيادة عدد الوزراء من النساء، فأجاب: أقترح زيادة عدد الوزراء من القطاع الخاص رجالا ونساءً.

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في «كيبكو»

العيار: دعونا من اللطم.. لم يعد يجدي نفعاً

متفائل رغم أن الحكومة بنفس طعم ولون سابقاتها

أراد فيصل العيار ان يكون متفائلا هذه المرة. طلب منح الحكومة ومجلس الامة فرصة للعمل والانجاز. لأن اللطم الذي ساد طيلة السنوات الماضية لم يجدِ نفعا. هذا القول مقرون بالفعل. فمجموعة كيبكو - التي يتولى العيار منصب نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي فيها - وشركاتها، بين الاكثر ايمانا بالكويت ماضيا وحاضرا ومستقبلا. وها هي اليوم تثبت هذا الايمان بمشروع جديد ملياري عملاق هو مشروع ضاحية حصة المبارك. الا ان التفاؤل يبقى حذراً ومشفوعاً بكثير من الشروط الواجبة الاستيفاء.

يقول العيار ان وثيقة الاصلاح غير قابلة للتطبيق اذا لم تسارع الحكومة الى لجم الهدر ومكافحة الفساد وتطبيق القانون بعدالة على الجميع. ويؤكد أن طلب شد الحزام على المواطن لا يستقيم الا اذا بدأت الدولة بنفسها لتعطي النموذج الصالح والقدوة الحسنة. ولا يتردد العيار عن انتقاد ما يجري على صعيد الانفاق الحكومي المهدور، وعلى صعيد سياسات البنك المركزي واجراءات هيئة الأسواق.. وهو في ذلك لا يخاف لومة لائم ولا يراعي مصالح دون أخرى.. يقول كلمته الصريحة والمباشرة كما دائماً. فيصل العيار الان يجمع النظرية الى التطبيق ولا يتكلم من فراغ. بل لديه امثلة محددة على كل قضية يتناولها.

لا يتهم جزافا كما لا يمنح صكوك براءة كيفما اتفق. وعند الضرورة تراه مادحا مثل مديحه لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم والوزيرة هند الصبيح. وتارة لا يخاف مواجهة من يعجز غيره عن مواجهته مثل محافظ البنك المركزي. الا انه ليس شخصانيا ابدا اي انه يكن الاحترام للجميع. لكن كلمة نقده تطال السياسات التي يرى انها مدعاة نقاش غير محظور مهما كانت حساسيتها وذلك كله للمصلحة العامة بعيدا عن اي تجريح او تشهير. له آراؤه في الاقتصاد والمال والاستثمار من خبرات تراكمت في مدى اكثر من 3 عقود في خضم تجارب بات بعضها مضرب مثل عند القاصي والداني. كما كل سنة كان لـ القبس محطة حوار مع هذا الرجل الشغوف بالقضايا الكبرى الذي اصدر مؤخرا كتاب «مال ورمال». كتاب اراده شاهدا على تاريخ الكويت الاستثماري بكل ما حفل هذا التاريخ من انجازات واخفاقات. والمحطة هذه المرة اتت مع مطلع عام جديد حافل بالصعاب.. واليكم تفاصيل هذا الحوار الشاق والشائق والشيق:

● فيصل العيار متفائل هذه المرة بمستقبل الوضع الاقتصادي مع الحكومة والبرلمان الجديدين.. لكن بحذر ووفق شروط

تصوير هشام خبيز

● كيف ترى الحكومة الجديدة؟

- الحكومة الجديدة بنفس لون وطعم سابقاتها.. ولكننا نحسن النية بها ونعول على إمكانية تغيير الأداء وطريقة معالجة الأمور.

● هل أنت مقتنع بهذا الرأي أم انه من باب التفاؤل؟

- عملية «اللطم» التي سادت بالسنوات السابقة لم تجد نفعاً، وبالتالي فلنجرب التفاؤل لعله يؤتي ثماره.. فمجلس الأمة الحالي يمثل الشعب اكثر والحكومة التي تم تشكيلها وافق عليها المجلس، كما انني لا أحبذ التشاؤم الان بناء على أحداث سابقة. فالوزراء في بداية مهمتهم دعونا نعطهم فرصة.

● .. وماذا عن مجلس الأمة؟

- جزء كبير من المجتمع لم يكن راضياً عن المجلس السابق، أما المجلس الجديد فيمثل تقريباً كافة أطياف المجتمع.. ليس لدينا أحزاب والتكتلات التي ظهرت بعد الانتخابات لم يكن يجمعها ميراث سابق أو مبادئ مشتركة بحيث تعيق التعاون، وأنا أعول أكثر على رئيس المجلس مرزوق الغانم الذي أثبت نجاحه في طريقته وأدائه وأخلاقياته.. كما أنني من المعجبين بطريقة طرحه ولهذا عليه دور كبير ومهم يتمثل من وجهة نظري في إيجاد مجموعة من الأعضاء قد لا تتفق على كل شيء ولكن على قضايا رئيسية لا تزيد على اثنتين أو ثلاثة ويعملون سوياً على انجازها.

قضيتان رئيسيتان

● ما القضايا التي يجب التركيز عليها؟

1 - الفساد: يجب وضع هذا الملف كأولوية والأخذ بالاعتبار أن هيئة مكافحة الفساد التي أنشئت حديثاً مبادئها جيدة ولكنها تحتاج إلى وقت لإثبات وجودها، لكن الدولة لديها أدوات كثيرة تستطيع تطبيقها لمكافحة الفساد، منها تفعيل حماية المبلغ عن الفساد whistle –blower وهو مطبق في دول كثيرة، حيث قد يحصل المبلغ عن الفساد على نسبة من قيمة الأموال التي يبلغ عنها.

ومن المعروف ان البيروقراطية وتعقيد الإجراءات يمثلان البيئة الخصبة للفساد، فعندما تتعقد الإجراءات يتم البحث عن تجاوزها بالفساد. والحل الوحيد لنجاح الحرب على الفساد هو تسهيل وتبسيط الإجراءات، وكذلك فإن مكافحة الفساد لا تعني وضع عصا في عجلة التنمية، كما فعلت مجالس كثيرة سابقة، حيث وصلوا في درجة المبالغة الى انهم اعتبروا كل مستثمر «حرامياً»! كما أن الفساد أصبح ذريعة ومبرراً للخطأ، فيأتيك المخطئ يقول «يات علي أنا.. روح وقف الفساد أول شي».

2 . تطبيق القانون: باعتقادي أن تطبيق القانون قادر على تغيير شكل الكويت، ولكن هذا يحتاج إلى فكر وعدالة واستمرارية في التطبيق.

وبرأيي فإن تطبيق القانون وتسهيل المعاملات واليد القوية في محاربة الفساد هي الحلول السحرية لمعالجة مشاكل الكويت، ومن دونها «رجلنا عرجاء» مهما غيرنا مسميات الاصلاح.

خفض النفقات

● برأيك.. هل خفض النفقات ممكن مع مجلس الأمة الجديد؟

- ممكن لكن ليس بالسنة الأولى، فجميع من تكلموا عن ذلك كانوا في أجواء الانتخابات، ولا أعتقد أن هناك طرحا قويا ودفاعا صلبا عن خفض النفقات او التقشف الآن، سواء في الحكومة أو مجلس الأمة، خصوصا في السنة الأولى، ولكن من الممكن أن يحدث ذلك في السنة الثانية.

● هل وثيقة الإصلاح قابلة للتطبيق؟

- إذا لم تظهر الدولة حزما في لجم الهدر، واذا لم تحارب الفساد من خلال تطبيق القوانين القائمة على الأقل، فستكون هناك صعوبة في تطبيق وثيقة الإصلاح.

● ما التداعيات المتوقعة في حال عدم نجاح التطبيق؟

- حساب الأرقام سهل فيما يخص تراكم العجز وتردي الوضع المالي وخفض التصنيف، وبالتالي الجميع سيتأثر. باعتقادي هناك طريقان للإصلاح: الأول أن يتم بأيدينا بالتدريج وبسلاسة على المواطن والدولة والقطاع الخاص. والثاني الانتظار إلى أن يفرض علينا وعندها سيطبق بسرعة وبمرارة وبصعوبة على الجميع، وربما نكون عندئذ بأقل قدرة مالية من الان.

● ماذا تقول للمواطن الذي تطالبه الحكومة بالتضحية؟

- لا شك أن المواطن عليه التضحية، ولكنه يحتاج إلى مثل أعلى وهو الدولة. فعندما يرى المواطن الحكومة تبذر، ثم تطالبه بشد الحزام، يقول لماذا انا؟ أنا لست بأغنى منها، ولدي أسرة والتزامات. أما إذا وجد المثل الأعلى فإنه سيبادر إلى ذلك.

● طبقت دول الخليج اصلاحات أقسى بكثير.. فلماذا لا تستطيع الكويت؟

- ببساطة لأن صوت المواطن الكويتي أعلى من صوت اي مواطن خليجي، كما انه لا توجد دولة بالخليج قدمت لمواطنيها ما قدمته الكويت لمواطنيها، وهذا جعل الاعتماد على الدولة عادة لن يتخلى عنها المواطن الكويتي.

تنويع المصادر

● هل لديك أفكار سريعة وسهلة التطبيق لتنويع مصادر دخل الكويت؟

- أولا: استغلال الموقع الجغرافي، فالكويت لها حدود مع أكبر 3 دول بالخليج (السعودية والعراق وإيران)، وبالفعل نحن استثمرنا أموالاً طائلة لإنشاء ميناء مبارك الكبير، وجسر جابر، وغداً مدينة الحرير. وللعلم رغم قرب الانتهاء من مشروع ميناء مبارك الكبير، فإنه لم يعلن حتى الآن كيف سيتم استغلال هذا المشروع.

هذا المقترح قابل للتطبيق اليوم قبل الغد.. فالبيئة التشريعية جاهزة وكذلك البنية التحتية ودول مثل العراق وإيران بحاجة ماسة الى دور كهذا تلعبه الكويت..

فلماذا لا يتم اختيار اكبر 150 شركة تجارية بالعراق كبداية ويتم منحها تسهيلات في الميناء؟

- إذا كان هناك من يعتقد أن الظرف السياسي لا يسمح فأنا أقول دعنا نكون واقعيين ونتعظ مما يحدث حولنا. فالبحرين كانت مركزا ماليا في المنطقة ثم تراجعت بسبب الهواجس الأمنية. وفي المقابل الجميع يرى كيف كان الانفتاح مفيدا في دبي كما أن الأردن في وقت من الأوقات أعطى جوازات سفر لتجار عراقيين. والكويت بقدراتها وامكانياتها وموقعها تتفوق كثيراً، ولا يجب أن ننظر الى العراق بوضعه الحالي، ففي وقت من الأوقات سيصبح مستقرا.. وعلينا أن نركز على الجنوب الغني.

ولا داعي للاستمرار في هواجسنا الامنية التي تفوت علينا الكثير من الفرص مع الدول المجاورة مثل العراق وايران.

ثانياً: كل شيء في الكويت غير النفط الخام يجب تخصيصه على ان تحتفظ الدولة بالنفط الخام فقط كما تفعل ارامكو وغيرها. بهذا تفتح المجال للعمل والأفكار ويكون القطاع الخاص قادرا على التحرك بفاعلية، وفي هذه الحالة أغلب النفط لن يصدر خاما بل منتجات بقيمة مضافة. بعد ذلك فقط طبق النظام الضريبي وليس قبله.

● ما الذي يمنع خصخصة القطاع النفطي؟

- النفط ظل لفترات طويلة صندوقا مغلقا، وان كان قد شهد تغيراً طفيفاً بالفترة الأخيرة. فالعقليات نفسها التي نتعامل معها لم تتغير منذ 50 سنة، وأنا قلت لهم في احدى الندوات التي نظمها القطاع النفطي: «أنتم نادي خاص.. خلوه عام شوي». ورغم ما حدث بعد التغيير الذي شهده القطاع بالفترة الأخيرة، لكنه ما زال «شبه ناد خاص».

أنا لا أتهم أحدا بشيء ولكن بإمكانهم ان يكونوا أكثر شفافية وسلاسة عبر التخلي عن الثقافة التي درجوا عليها، فالقطاع يحتاج الى ثورة في العقلية وطريقة الادارة عندها ستأتي الأموال الأجنبية قبل المحلية.

● هل ترى ان الصيغة الأنسب هي طرح الشركات للاكتتاب العام؟

- عندما نتحدث عن اكتتاب عام ستجد من يقول ان الناس لا يدفعون، واذا اكتتبت تصبح الأسهم مثل النار بيدها تريد بيعها وإنفاق اموالها على السفر أو «الكشخة». وللعلم فإن عددا كبيرا من ملياردیرات روسيا اغتنوا من هذه العملية، عندما منحت الدولة المواطنين أسهما مخصومة، ولم يطيقوا الانتظار عليها فجاء أصحاب النفوذ واشتروا تلك الحقوق وسيطروا على شركات نفطية عملاقة.

● ما الفكرة البديلة؟

- أنا لا أعترض على توزيع الثروة، ولكن هذه الثروة لها سعرها، فلا يجب منح المواطن أسهما مجانية. وإذا كان القرار بمنحهم أسهما مجانية، فيجب الزامهم بفترة احتفاظ من 5 إلى 10 سنوات بهدف تعليم المواطن الاستثمار والحد من البذخ الاستهلاكي.

خفض الانفاق

● هل تعتقد ان خطط التنمية سوف تتأثر بخفض الانفاق؟

- لا أرى خفضاً للإنفاق.. أنا سعيد بمشروعات البنية التحتية من جسور وطرق وغيرها.. ولكن ما يزعجني أننا كدولة لدينا تكدس وظيفي ومشاكل بالوزارات التي تعاني ضعف الإنتاجية، ومع ذلك نبني مقرات جديدة ضخمة للوزارات والهيئات العامة تتكلف الملايين، منها على سبيل المثال مبنى وزارة الأوقاف على الدائري الرابع، انه شيء خيالي.. لماذا تضع الدولة رأس مال في الظروف الحالية؟ ولماذا لا تعطي فرصة للقطاع الخاص؟

هناك هدر كبير في تشييد المباني الفاخرة، فتكلفة مبنيي بنك الكويت المركزي وهيئة الاستثمار على الخليج تتجاوز نصف مليار دينار (قيمة الإنشاءات وسعر الأرض).. فلماذا لا تتخلى الدولة عن التفكير التقليدي وتبيع تلك الأرض الباهظة الثمن وتبني لهما في مكان أرخص على الدائري السادس على اراض مملوكة لها بتكلفة بسيطة.

وإذا كان لا بد من مقار حكومية، فلماذا لا تفعل الدولة مثلما تفعل المؤسسات العالمية الكبيرة. تأخذ أماكن متميزة لبعض الأنشطة التي لها علاقة بالجمهور. اما الوظائف المساندة، فتكون في مقار أخرى بمناطق بعيدة أقل تكلفة. وبالمناسبة لهذا المقترح مزايا أخرى، منها تخفيض الازدحام المروري بسبب تكدس الموظفين والمراجعين.

انسحاب الشركات

● كنتم أول من سحب شركات من البورصة، ثم تعدل القانون وتغير مجلس مفوضي هيئة الأسواق وما زالت الشركات تنسحب.. أين المشكلة؟

- لا ننكر أن هناك تغييرا وتطويرا في الهيئة

أبو مبارك لـ«هيئة الأسواق»: الوقت له تكلفة

أثناء حديثه عن تأخر الموافقات من هيئة أسواق المال، قال العيار ان تأخير الموافقة على اصدار سندات من وقت لآخر له ثمن تدفعه الشركات سواء لتغير ظروف الطلب او لارتفاع الفائدة.

وأشار إلى ان تأخر الكويت عن اصدار السندات السيادية بعد رفع الفائدة الأميركية قد يرفع التكلفة بنحو 70 نقطة، ولهذا كان يجب التفكير بالوقت المناسب لدخول الأسواق وفقاً للتوقعات الاقتصادية وهو ما فعلته السعودية حين ذهبت لأسواق السندات بالوقت المناسب.

«المرور» نموذجاً

استشهد العيار خلال تأكيده على أهمية تطبيق القانون في حل مشاكل المجتمع بتطبيق الإدارة العامة للمرور للاجراءات الخاصة بمكافحة عرقلة السير، مشيراً إلى أن المشكلة الأزلية انتهت في يوم وليلة، مطالباً بتطبيق القانون وفي كل الميادين بحزم على الجميع من دون استثناءات..

ردود الأفعال على كتاب «مال ورمال»

قال العيار: جاءت ردود الأفعال على كتاب «مال ورمال» أكبر من توقعاتي، وذلك من كل الفئات، سياسيين واقتصاديين وأساتذة جامعة وكتاب.. كلهم اجمعوا على شيئين وهما ما كنت أتمناهما. أولا: «المعرفة» لما يحتويه الكتاب من معلومات. ثانياً: انه لم يتعرض لأحد او يتهم أشخاصا بعينهم، بل طرح القضايا الحساسة بكل حيادية. وهناك قيادات نفطية سابقة أبدت إعجابها بحيادية الكتاب وكذلك هناك صدى واسع بين الشباب وعلى مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، ودعيت من أكثر من أستاذ لعقد ندوات بالجامعة لمناقشة الكتاب.

الهدر: عشرة إلى واحد

بالإشارة إلى الأرقام التي وفرتها الدولة من تطبيق خفض الدعم على البنزين البالغة 40 مليون دينار، قال العيار يجب على الدولة توفير 10 دنانير من أموالها المهدورة مقابل كل دينار تحصله من المواطن، مشدداً على ضرورة وقف الهدر أولا قبل تحصيل أي دينار من المواطن، وذلك لإثبات شرعية مطالبها، وأنها أي الحكومة فعلت ما عليها ثم يمكنها بعد ذلك مطالبة المواطن بشد الحزام.

سؤالان بلا إجابة

قال العيار: منذ بدء تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير والسؤال المطروح: هل سيكون بديلاً لميناء الشويخ والمنطقة الصناعية، على الأقل لأسباب بيئية تستهدف حماية الجون، الذي يولد افضل أنواع الأسماك والروبيان. والسؤال الآخر: إذا تم الإبقاء على ميناء الشويخ وميناء الشعيبة.. فماذا سيفعل ميناء مبارك الكبير؟!

- **مرزوق الغانم أثبت نجاحه بطريقته وأدائه وأخلاقه**
- **هند الصبيح سيدة تستحق الإعجاب.. فكما نمدح المخطئ علينا مدح الجادين مثلها**
- **أنا سعيد بالإنفاق الحكومي السخي على مشروعات البنية التحتية ولكن..!**
- **اقترب إنجاز ميناء مبارك الكبير وإلى الآن لا نعرف كيف سيُستَغل**
- **المبالغة في هواجسنا الأمنية تُفوِّت علينا فرصاً هائلة مع العراق وإيران**
- **علينا التعلم من تجربتي البحرين ودبي والاختيار بينهما**
- **لا تطبيق فعالاً لوثيقة الإصلاح قبل لجم الهدر ومكافحة الفساد**
- **كيف نطلب من المواطن شد الحزام وهو يرى الحكومة تبذر الأموال؟!**
- **على الدولة توفير 10 دنانير من الأموال المهدورة قبل أن تطلب من المواطن ديناراً واحداً**
- **ملف الفساد أولوية مطلقة.. ويجب حماية المبلغين عنه ومكافأتهم.. نحن نطبق ذلك في مجموعتنا**

توزيعاتنا لن تقل عن 2015

بسؤاله عن امكانية توزيع «كيبكو» أرباحاً عن 2016، قال العيار: التوزيعات بالنسبة لنا مسألة مبدأ مستمرون فيه ولا اعتقد انها ستكون أقل من العام الماضي.

عمليات النفط و«الوطني»

بالحديث عن تأثر القطاع المصرفي بتراجع النفط، ابتسم العيار قائلاً: الدولة هي من تأثرت وليس البنوك. وقال مداعبا: ربما يكون «الوطني» هو المقصود بالتأثر كونه بنك القطاع النفطي.. مضيفاً: يبقى البنك الوطني أكبر البنوك ولكن الشيء بالشيء يذكر.

«كيبكو» تطبق «whistle –blower»

في إطار حديثه عن مكافحة الفساد وضرورة تفعيل الدولة لقانون المبلغ عن الفساد «whistle –blower»، قال العيار ان مجموعة «كيبكو» تطبق ذلك في شركاتها لتحصينها ضد الفساد رغم أنها من أنظف الشركات بالسوق، مشيراً إلى أن تطبيق هذا الاجراء الجريء جزء من إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي للشركات.

أرقام الهدر غير مستغربة

حول ما نشرته **القبس** عن مبلغ 1.3 مليار دينار، وهي الأموال المستحقة للحكومة «لم يتم تحصيلها من مؤسسات وشركات وأفراد»، قال العيار لا أستغرب تلك الأرقام.

والبورصة، ولكن المشكلة في رأيي هي في فرض الموافقات المسبقة التي باتت السبب الرئيسي لشكاوى غالبية الشركات. فمن يتقدم مثلاً لإصدار سندات عليه الانتظار لفترة طويلة لا تتحملها طبيعة الأسواق التي تتغير لحظياً. وباعتقادي سر نجاح اسواق المال في سهولة ووضوح الاجراءات والعقوبات، وان تكون الموافقات لاحقة لا مسبقة، ومن يخالف أو يتلاعب يعرف العقاب الذي ينتظره.

ولهذا نرى في هيئة الأسواق المئات من الموظفين وتحتاج إلى تعيين المزيد، لأنها تحت ضغط الموافقات المسبقة.

● هل لديكم نية لسحب شركات أخرى من السوق؟

ـ لا نية لسحب شركات أخرى، وشركاتنا التي انسحبت كانت لظروف خاصة مثل « الخليج المتحد» المدرج بالبحرين و«الصناعات المتحدة» التي نمتلك فيها بشكل مباشر وغير مباشر نسبة كبيرة. أما «منافع»، فقد انسحبت لأن استراتيجيتها اضحت غير قابلة للتطبيق.

الخلاصة أن كل شركة بالسوق لها ظروفها الخاصة والأسباب التي تجعلها تبقى او تنسحب. فهناك من يرغب بتقليص النفقات وشركات اخرى تبتعد عن الإجراءات الرقابية وفي مقدمتها الحوكمة.

● هل تعتزمون ادراج شركات بالفترة المقبلة؟

ـ لا مناخ صحياً لإدراج شركات جديدة، كما أننا نركز حالياً على الحفاظ على المكتسبات التي حققناها في أسواقنا وتوسيع عملياتنا ودعم قدرات بعض الشركات على المنافسة والاستمرار في تحقيق النمو.

صانع السوق

● هل أنتم مهتمون بنظام صانع السوق الذي صدر مؤخراً؟

ـ قد تتقدم «كامكو» للقيام بدور صانع السوق ولكننا في «كيبكو» مهتمون اكثر بما يخص اقراض الأسهم، فالمجموعة لديها أكبر مخزون أسهم في السوق وبالإمكان اقراضها.

● هل انتم متفائلون بطرح أدوات جديدة بالسوق؟

ـ نعم متفائلون، فطرح ادوات جديدة قد يضفي حيوية على السوق ويجعل الربح ممكنا في حال صعود او هبوط السوق أيضاً مما يقوي التداول، ولكن هذا يعتمد على نوعية الأدوات التي سوف تطرح وطريقة اداراتها ومدى فهم الناس لها.

● كيف تصف أداء بنك برقان؟

ـ أداء بنك برقان جيد ونتائجه خير برهان.

المركزي والمخصصات

● ما طبيعة علاقتكم مع «المركزي» خصوصا ما يتعلق بالمخصصات؟

ـ مستمرون في استقطاع المخصصات بالتعاون مع البنك المركزي ولكن ما أود الاشارة اليه أن المخصصات لدى البنك، خصوصاً الاحترازية بعد 8 سنوات من الاستقطاع المستمر، أصبحت كبيرة. وهناك طريقان أمام «المركزي»: اما مواصلة طلب استقطاع المخصصات الاحترازية والتي يتم تجنيبها من الأرباح بما يظهر أداء البنوك، كما لو انه غير جيد ولا تتم الاستفادة منها في زيادة معدلات كفاية رأس المال او بزيادة حقوق المساهمين.

والثاني وهو اقتراح أتقدم به لمحافظ بنك الكويت المركزي بان يسمح للبنوك بإعلان تلك المخصصات كأرباح وفي نفس الوقت يفرض على البنوك عدم توزيعها. وهنا تتم الاستفادة منها على وجهين تساهم في زيادة معدلات كفاية رأس المال وتظهر أداء البنوك بشكل جيد مما ينعكس ايجاباً على أداء البورصة.

● هل هناك بنوك مركزية أخرى تقوم بذلك؟

ـ نحن نتعاون مع عدة بنوك مركزية وبعضها يتعامل معنا وفق أسلوب الـ GRANDFATHERING في بعض القضايا، ونلمس تعاونا جيدا في الهندسة المالية في حين المركزي الكويتي لا ينحو نفس المنحى ويعتمد التطبيق الجذري للقوانين. فقضية البنوك الاولى هي النمو ولا يمكن الزام المساهمين سنوياً بزيادة رأس المال.

● هل تعتقد ان جزءا من كبح جماح البورصة متعلق بسياسة «المركزي» المتحفظة؟

ـ نعم أحد الأسباب الرئيسية.. وهناك مثال اخر وأكاد أجزم انه جزء من أزمة تراجع السوق العقاري ألا وهو التطبيق المتعجل لبازل 3 من دون استثناءات. تلك المعايير لم تطبقها بعد الكثير من البنوك في الدول الكبرى او تطبقها بالتدريج.. علينا ان نعي محدودية اقتصادنا الذي يعتمد على الأسهم والعقار. وسياسات المركزي تؤثر في الاثنين معا.

نحن مؤمنون بالكويت.. نستثمر فيها المليارات.. وخير دليل الآن مشروع ضاحية حصة المبارك

2017 أصعب من 2016.. وقد نتأخر في تحقيق أهداف مضاعفة الأرباح

نصف مليار دينار لبناء مقر للبنك المركزي وآخر لهيئة الاستثمار.. أعتقد أن في ذلك هدراً

مئات الملايين تُنفَق على مباني الوزارات والإدارات العامة رغم التكدس الوظيفي وضعف الإنتاجية

إدارة القطاع النفطي أشبه بنادٍ خاص أو صندوق مغلق.. العقلية نفسها مستمرة منذ عقود

صوت الكويتي أعلى من صوت أي مواطن خليجي آخر.. والأكثر تعوداً على العطاءات الحكومية

تعقيدات وطول انتظار الموافقات المسبقة سببان رئيسيان لمشكلات غالبية الشركات المدرجة

لا مناخ صحياً الآن لإدراج شركات جديدة

مهتمون بإقراض أسهم شركات مجموعتنا.. وقد نتقدم لدور صانع السوق

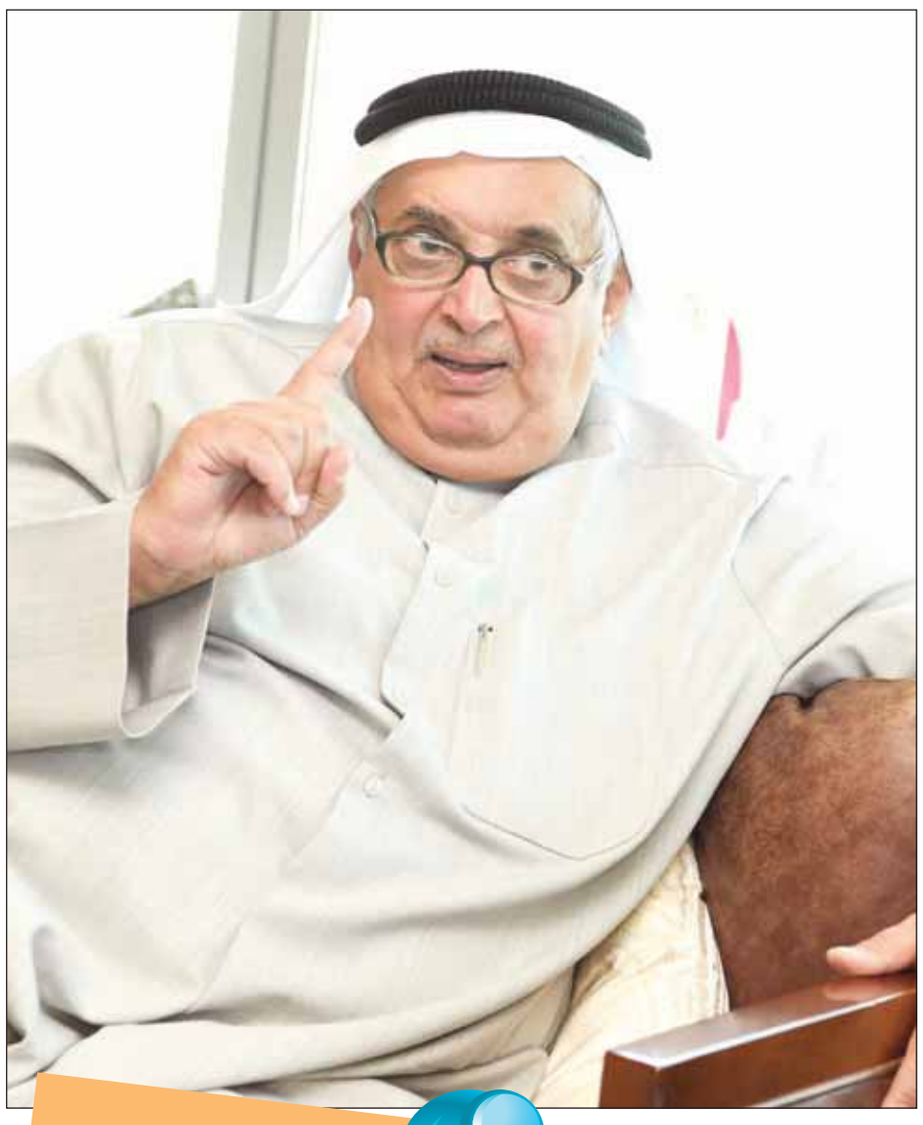

البنك المركزي الكويتي يتجاهل الهندسة المالية ويفضل تطبيق الإجراءات الرقابية بحذافيرها

أقترح على «المركزي» السماح بإعلان المخصصات الاحترازية كأرباح غير قابلة للتوزيع

سياسات «المركزي» من أسباب تراجع البورصة والعقار

لماذا الاستعجال بتطبيق بازل 3 في اقتصاد محدود جداً مثل اقتصادنا؟!

لماذا يصرُّ «المركزي» على ترك انطباع أن في البنوك مشاكل رغم هذا الكم الهائل من تراكم المخصصات؟!

شركات المجموعة

● هل أفادكم فصل البنك الأردني الكويتي عن مجموعة برقان؟

ـ نعم أعطى مجالا لبنك برقان كي يتنفس ويحقق نموا.

● هل تفكرون بتكرار هذا الأمر؟

ـ نحن لا نتوقف عن التفكير لكن لا يوجد شيء نهائي بل مجرد أفكار.

● هل تضرر برقان من تراجع الليرة التركية؟

ـ الأرقام لا تظهر أثرا كبيرا في نتائج برقان تركيا. كما أننا متحوطون بشكل جيد لأي تداعيات.

● ما جديد OSN في ما يتعلّق بالتخارج أو الإدراج؟

ـ لا جديد في هذا الإطار، ولكن الشركة تشغيلية وتعمل بشكل جيد وتحقق ايرادات تصل الى 800 مليون دولار سنويا، ونحن حالياً بمرحلة تحصين إضافي لها، نتيجة دخول منافسين للشركة نجمت عنه كلفة للاحتفاظ بعلاقتنا التجارية مع الاستوديوهات العالمية التي دفعنا مبالغ كبيرة للاحتفاظ بها، ونسعى حاليا إلى زيادة نمو OSN لخفض تلك التكلفة الزائدة.

● ماذا عن فكرة البيع أو الاندماج مع مستثمرين قطريين؟

ـ لا يوجد أي حديث من هذا القبيل حالياً.

● هل ستتطابق نتائج المجموعة مع توقعاتكم في منتدى الشفافية؟

ـ قريبة من مستوياتها، ولكن عام 2016 كان صعباً، وأتوقع أن يكون 2017 أصعب.

أرباح كيبكو

● كانت توقعاتكم تقضي بمضاعفة أرباح «كيبكو» في 2018 مقارنة مع 2014.. هل ما زالت تلك التوقعات سارية؟

ـ أتوقع ان يتأخر تحقيق هذا الهدف لعام او عامين، ولكن سنكون قد حققنا 50% أو 60% من المستهدف، وهي نسب ممتازة قياساً بالسوق وظروف التشغيل وزيادة التكاليف. على سبيل المثال، فإن تطبيق معايير بازل 3 وإصدار سندات بقيمة نصف مليار دولار على مدى 5 سنوات يكلفان «برقان» نحو 25 مليون دولار سنوياً، ولا نحتاج ذلك إلا للوفاء بالمتطلبات الرقابية فقط.

● أين وصل مشروع ضاحية حصة المبارك؟

ـ بعد كل هذا الوقت، نتوقع قريبا ان تنتهي تراخيص البلدية.. وما يشعرني بالحسرة هو التعامل مع المستثمرين بهذه الطريقة، خصوصاً أننا نرغب باستثمار مليارات في الكويت في ظل ظروف السوق الحالية من تراجع النفط وانخفاض العقار. مع ذلك، أود أن أشير هنا إلى أننا في الآونة الأخيرة بدأنا نشعر بروح جديدة في البلدية.

● ما أسباب كل هذا التأخير؟

ـ الى جانب البيروقراطية المتجذرة، فالمشروع جديد من نوعه. كل مسؤول أو موظف يريد اتخاذ الطريق الآمن ويكون غالباً الطريق الأطول.. فمثلاً عندما طلبنا الحصول على تراخيص القسائم، قال أحد المسؤولين لا بد ان نحصل على موافقة أملاك الدولة رغم أنهم في المشاريع الأخرى لمطورين آخرين لا يطلبون ذلك، وحالياً سيتم اصدار 82 كتاباً بنفس عدد القسائم للحصول على موافقات وزارة العدل.

إنها البيروقراطية

● تحدثتم عن ظروف السوق الصعبة.. فلماذا تمضون قدماً لتنفيذ مشروع بهذا الحجم؟

ـ المشروع المتميز الذي نسعى إلى تنفيذه فريد من نوعه في الكويت، وسيكون عليه طلب جيد بصرف النظر عن الظروف الحالية. والحمد لله الطلب الذي يأتينا من المستثمرين يؤكد ذلك، وهذا طبيعي في كل دول العالم، اي ان المشروعات المتميزة لا تتأثر بهبوط سوق العقار، كما اننا في النهاية مؤمنون بالكويت.

أود هنا الإشارة إلى أن المشروع سكني ويتمتع بخدمات متكاملة، وسيوفر فرصاً استثمارية للكويتيين. فمن يملك سيولة لشراء عمارة، ومن يملك سيولة اقل يستطيع الاستثمار في شقة بتسهيلات كبيرة لمدد تصل إلى 15 عاماً تجعل من يدفع المقدم يسدد الباقي من الإيجار.

● ما أبرز الشركات التي تقدمت لكم؟

ـ لدينا 82 قسيمة ستقوم مجموعة «كيبكو» بتطوير أكثر من 50% منها، وهناك حجز من مستثمرين لديهم نفس رؤيتنا لنسبة تصل إلى 35% حتى الان، ولكننا ننتظر صدور الوثائق والموافقات، ونتوقع ان ما ستقوم على تنفيذه مجموعتنا سيتم إنجازه خلال أقل من 5 سنوات. ونتوقع من المستثمرين الاخرين السرعة نفسها.

● هل ترى ان مقترح السماح بتملك الوافدين العقار الاستثماري يعزز المشروع؟

ـ بالتأكيد.. فمنح تسهيلات لتملك الوافدين سينعكس على القطاع الاستثماري بشكل إيجابي.

● هل سيتأثر العقار الاستثماري بزيادة الكهرباء في مايو المقبل؟

ـ نعم كل العقار الاستثماري سيتأثر.. وهنا اود أن أشير الى أنه بعد الغزو مباشرة عرض القطاع الخاص على الدولة انشاء محطة كهرباء الزور الأولى على أن يبيع لهم الكهرباء بسبعة فلوس للكيلو واط، في حين كانت التكلفة على الدولة حينها نحو 16 فلسا.. أيهما أفضل ان ترفع السعر على المواطن من فلسين الى أربعة ام تخفض تكلفتك من 16 الى 7 فلوس؟.. هذا الوضع يجب ان يحدث حالياً. فبعدما تخفض الدولة التكلفة الى القيمة التي عرضها عليها القطاع الخاص عندها يمكنها أن تطالب المواطن بان يتحمل وبالتدريج على مدى سنوات.. خلاصة القول ان إدارة المؤسسات بشكل جيد وتقليص الهدر يخفض التكلفة على المواطن.

متفائل بالوزيرة الصبيح

عن رأيه بالمسميات المستحدثة في الحكومة الجديدة مثل وزارة الخدمات او وزارة الشؤون الاقتصادية قال العيار: لا تعنيني كثيراً المسميات، المهم الإنجاز على أرض الواقع. لكنني متفائل بالوزيرة هند الصبيح «سيدة تستحق الإعجاب»، فقد كانت نشيطة جداً بالحكومة السابقة.. أنا معجب بقدرتها على مواجهة ملفات الفساد في وزارة الشؤون. وعن قرب، لي علاقة بجمعية خيرية تعنى بصعوبات التعلم واشهد انها تقدم لهذه الجمعية وغيرها من جمعيات النفع العام أكثر من مساندة.. علينا ان نتعلم، كما ننتقد المخطئ، الإشادة بالجادين.

وزير سابق: زيادة رواتب موظفي مؤسسة عامة لن يكلف الدولة شيئاً!

خلال الحديث عن الهدر في المباني الحكومية الجديدة، ذكر العيار ضاحكا تصريح أحد الوزراء السابقين حين قال ان زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي لن تكلف الدولة شيئاً، وكأن ميزانية المؤسسة ليست جزءا من ميزانية الدولة.

ثم بعد ذلك رأينا الزيادات تطال قطاعات اخرى وزاد العبء على الميزانية بشكل كبير.

ماذا فعل «المركزي» للبنوك خلال الأزمة؟

عن دور البنك المركزي خلال الأزمة المالية، قال العيار «لقد قلتها أكثر من مرة: ماذا فعل «المركزي» للبنوك؟ فقد تحملت المصارف والمساهمون خسائر بمليار دينار لشركات الاستثمار! فكان الرد ان الحكومة ضخت ودائع رغم ان الودائع ليست بالمجان بل بفوائد اكثر من تلك التي تمنحها البنوك الأجنبية. كما أن غالبية الدول اشترت الأصول، بل هناك دول فقيرة دعمت البنوك بالودائع او بضمان الودائع».

وتساءل العيار: لماذا يصر «المركزي» بعد 8 سنوات من مرور الأزمة العالمية والكم الكبير من المخصصات أن يترك انطباعا أن لدى المصارف مشاكل؟ رغم ان تحسين الصورة ينعكس على البورصة والاف المساهمين.

من جانب اخر، كل وكالات التصنيف العالمية تؤكد ان وضع البنوك الكويتية جيد ولديها اكبر مخصصات في الخليج.. فلماذا يحصل المركزي وحده على الثناء رغم اننا كبنوك وحدنا من تحمل التبعات؟

أسعار النفط بين «حانا ومانا»

عن توقعاته لأسعار النفط، قال العيار: انها «بين حانا ومانا». كيف نريد الحفاظ على حصتنا في الإنتاج ورفع السعر؟ الامر يتطلب التنازل عن جزء من تلك الحصة وأعتقد أن لدى «أوبك» قناعة بالا تتجاوز الأسعار مستوى 60 الى 70 دولارا لاعتبارات عديدة. وسنرى اذا وصل النفط لتلك الأسعار سيرتفع الإنتاج وتعود الاسعار للانخفاض.

الخوف من هجرة الدينار إلى الدولار.. «مصطنع»

بالنسبة لقرار «المركزي» اقتفاء الفدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة ومدى استفادة البنوك، قال العيار: نعم البنوك ستستفيد كما ان أسعار الفائدة المنخفضة غير مفيدة للاقتصاد. فالنمو الاقتصادي بالعالم هش باستثناء أميركا. أما إذا كان هناك خوف من هجرة الدينار الى الدولار (حجة المركزي لرفع الفائدة) فانه خوف مصطنع، فالدولار في أعلى قيمة والاستثمار به ينطوي على مخاطر ويمكن أن يتراجع.